

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية

للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية جلسة ٢٠٠٨/٥/٢٧
باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٢/٢ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٦١, ٨٣٤.٥٨٥ ج (فقط خمسة ملايين وثمانمائة وخمسون ألفاً وثمانمائة وأربعة وثلاثون جنيهاً وواحد وستون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٩٥, ٢٩٣٩٧٣٠ ج (فقط مليونان وتسعمائة وتسعة وثلاثون ألفاً وسبعمائة وثلاثون جنيهاً وخمسة وتسعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٦, ٣٠٣.٢٩١١١ ج (فقط مليونان وتسعمائة وأحد عشر ألفاً ومائة وثلاثة جنيهات وستة وستون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠٠٧ مبلغ ٥٩, ١٦٧٢٦٧٦٥ ج (فقط ستة عشر مليوناً وسبعمائة وستة وعشرون ألفاً وسبعمائة وخمسة وستون جنيهاً وتسعة وخمسون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢/٢/٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى